

الإجابة النموذجية

الجواب الأول: (06,5 نقاط)

(3,5 ن) أولا: شروط العقد الرسمي:

يتضح من خلال نص المادة (324) ق.م أنه ينبغي توافر ثلاثة شروط في العقد الرسمي وهي:

- ①- أن يقوم بتحريره موظف عام أو ضابط عمومي أو شخص مكلف بخدمة عامة.
- ①- أن يكون هذا الموظف أو الضابط أو الشخص مختص من حيث المكان والموضوع في تحرير العقد.
- ①- أن يجرر العقد بما أوجبه القانون من اجراءات شكلية، وحسب القوانين المنظمة لموضوع العقد.

ثانيا: حجية البيانات الواردة في العقد الرسمي: (3 ن)

تختلف حجية الورقة الرسمية حسب نوع البيانات الواردة فيها، وهي على نوعين:

- أ/ بيانات قام بتحريرها الموظف أو الضابط العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة، في حدود سلطته واختصاصه (كإثبات هوية المتعاقدين، وتوقيعات الأطراف، وتاريخ ومكان تحرير الورقة، وبيانات الموثق، وإثبات ما جرى بحضوره من وقائع وتصرفات) ①,5 فهي بيانات ذات حجية مطلقة فلا سبيل لدحضها سوى طريق الطعن بالتزوير.
- ب/ بيانات تمت من ذوي الشأن بحضوره لكن خارج سلطته واختصاصه (كالبيانات المتضمنة تمتع أحد أطراف العقد بكامل قواه العقلية) ①,5 فالعقد لم يجرر لأجل إثبات ذلك ولذا فهي تكتب على هامش العقد الأصلي، فهي بيانات لا تتمتع بحجية العقد الرسمي الواردة فيه لذلك فهي لا تحتاج إلى الطعن فيها بالتزوير، فيمكن إثبات عكسها بالطرق العادية.

الجواب الثاني: (08,5 نقاط)

يكون الإثبات بالشهادة طريقا إستثنائيا وليس أصليا في ثلاث حالات هي:

أولا: مبدأ الثبوت بالكتابة: (2,5 ن)

فحسب نص المادة (335) ق.م فإنه (يجوز الإثبات بالشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة..) وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريبا الاحتمال، ويشترط فيه ثلاث شروط: (وجود ورقة مكتوبة + وأن تكون هذه الورقة صادرة من الخصم + وأن تجعل من احتمال وجود التصرف قريبا جدا).

ثانيا: المانع من الحصول على دليل كتابي: (4 ن)

فحسب نص المادة (336) ق.م فإنه (6,5) يجوز الإثبات بالشهود أيضا فيما كان يجب إثباته بالكتابة: إذا وجد مانع مادي أو أدبي (6,5) يحول دون الحصول على دليل كتابي...

(6,5) - المانع المادي: هو نشوء التصرف في ظروف لم يكن لأطرافه وقت أو وسيلة لإنشاء دليل مكتوب (الظروف الإضطرارية والمفاجئة)

(6,5) - المانع الأدبي: هو إستحالة نفسية تحيط بالمتعاقد تبلغ حدا يستحيل معه أدبيا الحصول على كتابة من الطرف الآخر (كصلة

القرابة أو الزوجية + علاقة التبعية في العمل أو الوظيفة + المانع الناتج عن العرف)

(4 ن) ثالثا: فقدان السند الكتابي لسبب أجنبي: (6,5)

وهو نص الفقرة الأخيرة من نص المادة (336) ق.م، ولجواز الإثبات بالشهود في هذه الحالة ثلاث شروط:

(6,5) - وجود سند مكتوب سابقا: ويكون مستوفيا جميع الشروط القانونية شكلا وموضوعا، لأن وجوده عملا ماديا لا قانونيا.

(6,5) - فقدان السند فعلا من يد الدائن: فلا يجب أن يكون فقدانه حاصل من يد غيره، وغن سلم الدائن السند للمدين وتم فقده من

هذا الأخير فلا يجوز التمسك بالسبب الأجنبي.

(6,5) - فقدان السند لسبب أجنبي: أي لا يد لصاحبه في فقده، كالقوة القاهرة من حريق أو سرقة، على أن لا يكون بإهمال منه.

الجواب الثالث: (04 نقاط)

أولا: الحجز التحفظي:

يؤدي إلى وضع أموال المدين تحت يد القضاء، فيمنع المدين من التصرف في أمواله بالبيع أو الهبة.. تهربا من دفع ما عليه، ويتم (2) توقيع الحجز التحفظي بسند تنفيذي أو حتى بدون سند تنفيذي، فيكون الحجز تحت مسؤولية الدائن.

ثانيا: الحجز التنفيذي:

إضافة إلى كونه يرمي إلى ضبط الأموال المحجوزة وتجميدها، فإنه يؤدي إلى بيع هذا المال كي يتحصل الدائن على دينه من ثمنه، ولا (2) يجوز توقيع هذا الحجز إلا بسند تنفيذي.

بالتوفيق للجميع

الأستاذ/ فنطازي خيرالدين

ملاحظة: (01 نقطة على نظافة الورقة ووضوح الخط)

لإجابة النموذجية لامتحان مادة : مقارنة الأنظمة القانونية
لمستوى : السنة الثالثة مقوق ، تضمن قانون خامس

الجواب الأول (8 ن) : خمائم القانون الإنجليزي :

1 - يتميز القانون الإنجليزي بعدم التفرقة بين ما يعرف بالقانون العام
والقانون الخاص المتبع في أنظمة أخرى مثل ما هو الحال في النظام اللاتيني
الجرماني، وإنما تقوم التفرقة في النظام الإنجليزي على ما يسمى بالكومن لاو
من جهة ، وقواعد العدالة من جهة أخرى. ②

2 - يتميز القانون الإنجليزي بعدم الإهتمام بالجوانب النظرية، وإنما يهتم
بالجوانب العملية، بينما نرى خلاف ذلك في النظام اللاتيني الجرماني، فالقاضي
أو المحامي في النظام الإنجليزي لا يتطلب فيه لممارسة وظيفة القضاء أو المحاماة
الحصول على شهادات في العلوم القانونية، وإنما يكفي بأن تكون له خبرة في
المجال العملي، بينما يعتمد النظام اللاتيني الجرماني على الشهادات العلمية
كشروط أساسية لممارسة هذه الوظائف. ②

3 - يتميز القانون الإنجليزي بالإعتماد على السابقة القضائية، وجعلها المصدر الأول
من مصادر القانون، حيث بعد صدور من القضاء تمبع ملزمة للجهات القضائية
الأخرى، بينما يعتمد النظام اللاتيني على القاعدة القانونية المعروفة: « لا إجتهد
مع وجود نص »، ②

4 - يتميز القانون العام الإنجليزي بنظام التروست، وهو نظام خاص لا مثيل له
في النظام اللاتيني الجرماني، يقوم على تواجد ثلاثة أشخاص:
• الأمين: الذي يسلم الأموال لإدارتها وتسييرها.
• المسأمن: الذي يسلم الأموال للأمين قَمد لإدارتها.
• المستفيد: وقد يكون شخصاً طبيعياً أو معنوياً، مثل نظام تعفية الشركات،
الشركات، الوصايا، أموال القمتر. ②

الجواب الثاني (7 ن): محكمة الإستئناف التابعة للنظام القضائي الإنجليزي:

هي محكمة واحدة مقرها لندن، يمكن أن تعقد جلساتها في مناسبات أخرى،
تكون من قسامين: قسم مدني وقسم جزائي.

القسم المدني: ينظر في الإستئناف منذ الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة
الأولى وأحكام المحكمة العليا للعدالة، تعقد فيه الجلسة 3 إلى 5 قضاة حسب
لقضايا المنظورة. (35)

القسم الجزائي: ينظر في الإستئناف منذ الأحكام الصادرة عن محكمة التاج،
تعقد فيه الجلسة بقائمين. (35)

تضم محكمة الإستئناف 37 قاضياً، وتعتبر الهيئة القضائية الأعلى في البلاد
حيث أن قراراتها لها قيمة كبيرة خصوصاً في تهوير القانون الإنجليزي.

الجواب الثالث (5 ن): تعريف القانون المقارن:

يعرف القانون المقارن بأنه: دراسة قانونية أو بحث قانوني يقوم على المقارنة
والموازنة بين قانونين أو أكثر. (5)

المقياس : القانون الدولي الخاص

المستوى : السنة الثالثة 3 قانون خاص

السداسي 5

الإجابة عن السؤال الأول : [8 ن]

أ- القانون الواجب التطبيق، هو : القانون " البلجيكي "، باعتباره قانون الإرادة المختار من قبل أطرافه، و يعد استثناء على الإحالة، لأن الاختيار ينصرف إلى الأحكام الموضوعية مباشرة دون قواعد التنازع (الإسناد)؛ الأمر الذي يستبعد تلقائيا الإحالة؛ بمعنى أن القانون المختار يطبق مباشرة على النزاع دون الالتفات إلى ما تشير إليه قاعدة الإسناد المضمنة به.

ب - نفس الإجابة أعلاه.

ملاحظة : يمكن أن تضاف للإجابة : لأن القانون الجزائري لا يعترف بالإحالة من الدرجة الثانية.

الإجابة عن السؤال الثاني : [6 ن]

بمقتضى المادة 23 مكرر وفقا للتعديل الحاصل سنة 2005، كرس المشرع بالفقرة الأولى منها تطبيق أحكام القواعد الموضوعية للقانون المعين (الأجنبي) بمقتضى قاعدة الإسناد الوطنية، و بمقتضى الفقرة 2 منها كرس الإحالة، و حصرا الإحالة من الدرجة الأولى فقط، و في حالة غياب الاستثناء يطبق المبدأ مباشرة.

الإجابة عن السؤال الثالث : [6 ن]

القيود الواردة على تطبيق قانون الإرادة هي:

أن يتعلق القانون بالمتعاقدين : جنسية المتعاقدين - موطن مشترك

أن يتعلق بالعقد : مكان إبرام - مكان التنفيذ



الإسم واللقب: الفوج:
الجواب: الميراث

المدة: ساعة

السؤال الأول (6 ن): أذكر الفرق بين:

الحجب من الميراث	عدم استحقاق الميراث
الحرمان من الميراث	عدم استحقاق الميراث
أو المنع أي عدم استحقاق الزكاة له	هو الذي يكون له أو يرضيه لو جرد من
بالمقصود المحرم	هو الذي منه

الميراث بالتعصيب	الميراث بالفرض
ان يأخذ الوارث النصيب المحدد له شرعا	ان يأخذ الوارث النصيب المحدد له شرعا
بما سجد الفرض	ان يأخذ الوارث النصيب المحدد له شرعا

التعصيب مع الغير	التعصيب بالغير
الخطير الأقرب مع الجنان	كل اتقى بغير عاقبة مع فيها المساكنة

الوصية الواجبة	الوصية الاختيارية
تنزل الفرع منزله أهلته الميراث	الملك مضاف لما له للموت بغير الوارث

السؤال الثاني (6 ن): حدد نصيب كل وارث فيما يلي:

عول + تصحيح

65	13	12	
10	2	$\frac{1}{2}$	أم
15	3	$\frac{1}{4}$	زوج
40	8	$\frac{2}{3}$	5 بنات

السؤال الثالث (8 ن):

بعد أن لاعتن زوجته (ك) منكرًا نسب البنت (ل) منه ، قام (م) بتاريخ 2000/12/01 بإبرام عقد قران بإبنة عمته (ع) بعد مشورة أبيه (هـ) وأمه (ش)، انجبا ابنيهما الأول (ن) بتاريخ 2000/07/10 ، وبعد ثلاث سنوات انجبا بنتا (س)، لما بلغ (ن) 20 سنة تزوج من فتاة اسمها (ر) وانجبا بنتين (ص) و(ط). أثناء عودة (ن) من السفر برفقة أبيه وقع لهما حادث مرور أودى بحياتهما فماتا معا .

على فرض أن (ن) ترك مبلغا مقداره 125000 دينار، و(م) ترك أرضا مساحتها 25 هكتار ، ما نصيب كل وارث من هذه التركة.

$$x = \frac{025}{27}$$

ترانه 27

ع (الزبد) $\frac{1}{9}$ 3

س (النبت) $\frac{1}{2}$ 12

د (الاب) $\frac{1}{6}$ 4

ن (الاب) $\frac{1}{6}$ 4

ص (بين بين) $\frac{1}{6}$ 4

$$x = \frac{12170}{27}$$

ترانه 27

ن (الاب) $\frac{1}{3}$ 3

س (الاب) $\frac{2}{3}$ 1

د (ع) $\frac{1}{6}$ 4

ن (د) $\frac{1}{6}$ 4

ص (ن) $\frac{1}{6}$ 1

ع (س) 0

الزبد (الاب) $\frac{1}{6}$ ، النبت (الاب) ، العبد

الاسم:

اللقب:

رقم التسجيل: الفوج:

الإمضاء:

الرقم السري:

الرقم السري:

قالمة في: 2022/01/20

مدة الامتحان: ساعة و نصف

امتحان السداسي الأول في مقياس:

القانون الجنائي الخاص وجرائم الفساد

السؤال الأول: (07 نقاط).

دخل (أحمد) في مناقشات كلامية مع (علي)، وهو صاحب محل لبيع الأجهزة الكهرومنزلية بسبب طلب هذا الأخير من (أحمد) عدم ركن سيارته أمام محله، حيث انتهت هذه المناوشات بوقوع شجار بينهما، أين استعمل (علي) سكيننا خاصا ليصيب (أحمد) في ساعده الأيمن. حيث نقل على جناح السرعة الى مستشفى الحكيم عقبى لتقدم له الإسعافات اللازمة، أين منحه الطبيب عطلة مرضية نتيجة عجز كلي عن العمل لمدة ثلاثون (30) يوما.

على ضوء ما درست أجب على ما يأتي:

1- اسم الجريمة التي ارتكبتها (علي)؟: ضرب و جرح

2- ما هو ركنها الشرعي؟: المادة 264 ف 1 د ج

3- حدد ركنها المادي: قيام (علي) بالإعتداء على (أحمد) سكيننا بسبب الجرح

في المسمى و عليه فالجرح هو ككل قتل أو كسر يوق في الجسم و يمس عنه الضرب أو التمسك

أثر في الجسم و لا فرق بين الجرح الظاهر و الخفي و لا بين أن يكون جرح

درجته من الجسامه

4- حدد ركنها المعنوي: سبب أو فساد

م العصد المادي العاصي بقوم على تعريض العلم والأمانة فصدان يعلم إلى أن أفعالها تشكل

سياسيا سلامة مع الرضوخة معافيا على ما يؤمن و مع ذلك لا يشهد أن له للقيام بهذا الأفعال

ب- العصد المادي العاصي لا يتم إن كانت منه إلى في الحدودة بفعل معين، عن بلق جراً

علاجي من الناس جرحه أ مرمع بعدة تكبا للرمح و لا تأثر للفلطحة بشخص الصحيح

5- ماهي العقوبات المقررة؟: ج 1 به 5 سنوات و 100.000 د ج

6- فرضاً لو لم ينتج عن هذه الجريمة عجز كلي عن العمل:

أ- ما هو تكليف الجريمة: جأ لفتة النص القانوني: المادة 1/44 د ج

ب- العقوبة المقررة: ج 10 د ج 10 أشهر إلى شهرين أو أكثر أو حبس من 800 إلى 1600 د ج

7- فرضاً لو نتج عن هذه الجريمة بتر يد (أحمد):

أ- ما هو تكليف الجريمة: جأ لفتة النص القانوني: المادة 3/264 د ج

ب- العقوبة المقررة: ج 5 سنوات

السؤال الثاني: (07 نقاط).

يمتلك (عمر) متجراً لبيع الأحذية بالتجزئة، بتاريخ: 2020/02/12 انتقل إلى محل (سفيان) لبيع الأحذية بالجملة، أين اشترى منه سلعة بقيمة: 500.000 دج، دفع منها مبلغ: 200.000 دج نقداً، والمبلغ المتبقي حرّر بشأنه شيكا باسم (سفيان).

على ضوء ما درست أجب بدقة على ما يأتي:

1- ما اسم الجريمة التي ارتكبتها (عمر)؟
سرقة أصداً مسلحة دون رصيدة كافية

2- ما هو ركنها الشرعي؟
المادة 1/374

3- حدد الركن المادي؟

1- أصداً مسلحة: تعني برحلتين هما: مرحلة إنشاء السلاح عن كيانه وحجزه و مرحلة طريقة للتداول بمعنى تسليمه للغير، والقانون يعاقب كل أصداً مسلحة ليس لها ركن عديم وجوده رصيدة كافية، وإنما في أربع أشكال نصت عليها المادة 374 قانون العقوبات:
4- حدد ركنها المعنوي: جريمة سرقة السلاح الجنائي القامو الذي يقوم بهوا فرقة العلم والأرد عنى أن يكون متعمداً على علم تعميم وجوده الرصيدة، وجمع ذلك ليدل على الإرادة لشرح السلاح للتداول.

5- ما هي العقوبات المقررة لها؟
من 1 سنة إلى 5 سنوات وتزاد إذا نقل عنده سلاح أو عنده سلاح النقص في الرصيدة.

6- فرضاً لو علم (سفيان) بعدم كفاية الرصيد ومع ذلك قبل الشيك، هل يعاقب أم لا؟ مع التعليل.

نعم يعاقب (سفيان) ويجب نص المادة 2/374 كل من قبل أو ظهر بسلاح صا درائه الظروف التي يشترطها القانون مع علمه بذلك، فالقانون يعاقب السامع كما يعاقب المستفيد من هذه الحالة.

7- فرضاً لو اشترط (عمر) على (سفيان) عدم صرف الشيك فوراً، هل يعاقب أم لا؟ مع التعليل.

نعم يعاقب (عمر) لا لأنه جعل السلاح كضمان لأن السلاح أداة وقائية وليس أداة ضمان وهذا المخرج المادة 3/374 كل من أصداً أو قبل رصيدة واسترط عدم صرفه بل جعله كضمان.

المؤال الثالث: (06 نقاط)

تؤدي جريمة خيانة الأمانة إلى سلب مال الغير دون وجه حق، على ضوء ما درست تطرق إلى:

1- الركن الشرعي: المادة 376 إلى المادة 382

2- الركن المادي: يتكون من ثلاث عناصر:

أ- الأمانة أو التبعية وهو تحويل المالك حياة الشئ المحل من حيازة مؤقته أو حيازة دائمة والصرف فيه بالبيع أو الهبة...
ب- جعل الجريمة: يجب أن يكون الشئ مستولاً كونه مالاً وهو الأوراق المالية، العقود...
ج- تسليم الشئ: لا تقوم الجريمة إلا بحصول التسليم الذي يكون على أساس عقد من عقود الأمانة المتأتملة لكي يترتب المؤقتة فقط مثل عقد الإيجار أو ودعته الوكالة كعقد الرهن، عارية الاستعمال - القيام بعمل.

3- العقوبات المقررة: من 3 أشهر إلى 3 سنوات وغرامة من 50,000 - 100,000 دج

لا تكتب هنا

السؤال الثاني: 14 نقطة

أجب عما يلي:

1- ماهي دلالات العيوب قانونا مع التأسيس؟؟؟

72 كبر فقه دلائل البت أو العيوب (2)

2- ماهو تكييف البيع بشرط المناق؟؟؟

حلقه بشرط المناق (3) وعد البيع

3- ماهو حكم نكول الواعد بوعده بعد قبول المشتري الموعود له الشراء، مع التأسيس؟؟؟

المادة 79 قديم اذا كانت شروط الوعد خارجة لسقوط الكساحم العقد (الوعد له بقاصي الوعد) (4)

4- اذكر حالات انتقال تبعه هلاك المبيع من البائع إلى المشتري في الإلتزام بالتسليم؟؟؟

الاتفاق الكساحم (3) هلاك المبيع في يد البائع

5- ماهو جزاء عدم علم المشتري بالمبيع علما كافيا؟؟؟

الأبطال المادة 359 قديم (4)

بالتوفيق

أستاذة المقياس